KURDISH COMMITTEE FOR HUMAN RIGHTS

OBSERVER RAWENG راصد

Hurriya Str. Kamishli, Syria www.kurdchr.net kurdchr@gmail.com

تقرير خط الأساس والمتابعة الحقوقية

الأوضاع المعيشية والاقتصادية والخدمات والحقوق العامة في شمال وشرق سوريا بعد اتفاق الاندماج

الفترة: 29 كانون الثاني/يناير – 13 أيلول/سبتمبر 2026

مقدمة:

شكّل اتفاق 29 كانون الثاني/يناير 2026 بين السلطات السورية وقوات سوريا الديمقراطية نقطة تحوّل مهمة في مسار العلاقة بين الطرفين، مع بدء عملية ،دمج تدريجية للمؤسسات المدنية والأمنية والعسكرية ضمن مؤسسات الدولة السورية. وبالتوازي مع ذلك، برزت قضايا تتعلق بالحقوق والحريات والخدمات العامة، والوضع الاقتصادي، والعدالة، والأحوال المدنية، وحقوق الملكية، والحقوق الثقافية واللغوية

يهدف هذا التقرير إلى وضع خط أساس حقوقي ومعيشي للفترة الممتدة من 29 كانون الثاني/يناير وحتى 13 أيلول/سبتمبر ومتابعة آثار عملية الاندماج على الحياة اليومية للسكان. ولا ينطلق التقرير من موقف مؤيد أو معارض للاندماج، بل من معيار أساسي هو: مدى انعكاس هذه العملية على حقوق المواطنين وأمنهم ومستوى معيشتهم وقدرتهم على الوصول إلى المؤسسات والخدمات

1- الوضع الاقتصادي والمعيشي

تشير المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة قيد الرصد إلى استمرار الضغوط المعيشية وارتفاع تكاليف عدد من السلع والخدمات الأساسية. وقد شهدت سوريا مستويات مرتفعة من التضخم، كما سجلت محافظة الحسكة في بعض الأشهر ارتفاعات ملحوظة في الأسعار، ولا سيما في قطاعات الطاقة والخدمات

ووفق المركز السوري لبحوث السياسات، ارتفع التضخم السنوي في سوريا 40.5% في حزيران يونيو 2026 بينما ارتفعت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود بنسبة بلغت 59.8% وسجلت محافظة الحسكة في الشهر نفسه ارتفاعا استثنائيا بلغ 24.8% على أساس شهري ,ارتبط بصورة أساسية بارتفاع أسعار الطاقة.

وفي تموز انخفض مؤشر الأسعار العام بنسبة 1.9% مقارنة بشهر حزيران، لكن المستوى العام للأسعار بقي أعلى بنسبة 24,8% من تموز 2025 ولذلك لا يمكن اعتبار هذا الانخفاض تحسنا عاما وميداما في الظروف المعيشية وبالتالي لايمكن تحميل، من الناحية المنهجية ،

تحميل اتفاق الاندماج وحده مسؤولية جميع التطورات الاقتصادية، إذ تتداخل عوامل عديدة، منها الوضع الاقتصادي العام في سوريا، وسعر الصرف ، وتكاليف الطاقة، والظروف الأمنية، وحركة التجارة

،لكن من منظور حقوقي، يبقى السؤال الأساسي هو ما إذا كانت عملية الاندماج قد أدت، أو ستؤدي، إلى تحسن ملموس في القدرة الشرائية، وفرص العمل وتوفر المواد الأساسية، واستقرار الأسعار والخدمات

2- الخدمات العامة

شهدت بعض المؤسسات والخدمات خطوات تدريجية باتجاه إعادة تنظيمها ودمجها ضمن مؤسسات الدولة. إلا أن مستوى التحسن لم يكن موحداً في جميع المناطق والقطاعات

ويحتاج تقييم أثر الاندماج إلى رصد مستمر لخدمات الكهرباء والمياه والخبز والمحروقات والصحة والتعليم والنقل، مع مقارنة مستوى توفر الخدمة وكلفتها وانتظامها قبل الاتفاق وبعده

وتؤكد اللجنة أن أي انتقال مؤسسي لا ينبغي أن يؤدي إلى فراغ في الخدمات الأساسية أو إلى تحميل السكان كلفة المرحلة الانتقالية

3- القضاء والوصول إلى العدالة

يُعد ملف القضاء من أكثر ملفات الاندماج حساسية، بسبب ارتباطه المباشر بحقوق المواطنين وحماية الملكية وتسوية النزاعات والوصول إلى العدالة

شهدت عملية توحيد المؤسسات القضائية تأخراً ونقاشات حول آليات نقل الصلاحيات والملفات ودمج العاملين في الجهاز القضائي، قبل اتخاذ خطوات

لاحقة لإعادة تفعيل المؤسسات القضائية

وترى اللجنة أن استمرار أي فراغ أو غموض في عمل المحاكم يمكن أن ينعكس مباشرة على حقوق المواطنين، خصوصاً في قضايا الملكية، والأحوال الشخصية، والنزاعات المدنية، والشكاوى والطعون

ومن الضروري رصد عدد القضايا المتوقفة، ومدة الانتظار، وإمكانية الوصول إلى المحاكم والمحامين، ومدى وضوح الجهة القضائية المختصة

4- السجل المدني والأحوال الشخصية

يشكل السجل المدني أحد أهم المؤسسات المرتبطة بالوجود القانوني للفرد، بما في ذلك تسجيل الولادات والوفيات والزواج والطلاق، وإصدار الوثائق الشخصية وتصحيح القيود وتثبيت الملكية

إن أي تأخير طويل في إعادة تفعيل هذه المؤسسات أو تحديد الجهة المسؤولة عنها قد يترك المواطنين في حالة من عدم اليقين القانوني، ويصعّب حصولهم على الوثائق والخدمات المرتبطة بها

تزال تعاني من نقص في. لذلك توصي اللجنة بمتابعة هذا الملف بصورة مستقلة، وقياس مدة إنجاز المعاملات، وعدد الطلبات المتراكمة، والمناطق التي لا الخدمات المدنية

5-المؤشرات الأولية لمواقف السكان

أجرت اللجنة، ضمن المتابعة الأولية، استطلاعاً محدوداً شمل شريحة صغيرة من السكان بهدف تكوين مؤشرات أولية يمكن البناء عليها في مسح أوسع الرأي. لاحقاً. ولا تدّعي هذه النتائج أنها تمثل المجتمع بصورة إحصائية، وإنما تُستخدم كإشارة أولية إلى اتجاهات

وتشير الإفادات الأولية إلى وجود مواقف متباينة تجاه مرحلة ما بعد الاتفاق، ويمكن تلخيص أبرز الاتجاهات بما يلي

- وجود أمل لدى بعض السكان بأن يؤدي الاندماج إلى مزيد من الاستقرار وإنهاء حالة الانقسام المؤسسي

- استمرار القلق لدى شريحة أخرى من احتمال فقدان بعض المكاسب أو الحقوق التي تحققت خلال السنوات السابقة

- عدم وجود مؤشر واضح حتى الآن على تحسن عام وملموس في فرص العمل أو القدرة الشرائية

- استمرار الشكوى من ارتفاع تكاليف المعيشة والخدمات الأساسية

- وجود قلق واضح بشأن بطء تفعيل القضاء والسجل المدني وبعض المؤسسات الخدمية

خلال النصوص- التأكيد على أن الحقوق الكردية، بما فيها الحقوق اللغوية والثقافية والمدنية، يجب أن تُقاس من خلال التطبيق العملي وليس من والتصريحات فقط

- ميل جزء من السكان إلى تقييم الاتفاق من خلال نتائجه اليومية المباشرة أكثر من تقييمه السياسي

6-هل يمكن أن يشكل التأخير المؤسسي نوعاً من الضغط أو الابتزاز؟

لا تسمح المعطيات المتوفرة في هذه المرحلة للجنة بالقول إن التأخير في تفعيل بعض المؤسسات يشكل ابتزازاً سياسياً متعمداً. إلا أن هذا الاحتمال يستحق الرصد والتحقيق الحقوقي، خصوصاً إذا تحولت التأخيرات إلى حالة طويلة أو انتقائية تؤثر بصورة غير متساوية على فئات أو مناطق معينة

،وتقترح اللجنة مراقبة مؤشرات محددة، منها: تأخير إصدار الوثائق، تعطيل تسجيل الملكيات، صعوبة الوصول إلى القضاء استمرار غياب خدمات أساسية أو ربط الحصول على خدمة مدنية أو قانونية بالموقف السياسي أو الأمني للمواطن

كما ينبغي التمييز بين التأخير الناتج عن صعوبات الانتقال الإداري الطبيعي، وبين التأخير المتعمد أو الانتقائي الذي قد يؤدي إلى تقييد الحقوق أو ممارسة الضغط على المجتمع

7- التقييم الأولي

تظهر المتابعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن عملية الاندماج دخلت مرحلة تنفيذ فعلية، إلا أن اكتمالها المؤسسي لا يزال متفاوتاً بين قطاع وآخر

ولا توجد حتى الآن مؤشرات كافية تسمح بالقول إن الاندماج أدى بصورة مباشرة إلى تحسن عام في الوضع الاقتصادي والمعيشي. كما أن المواقف الشعبية تبدو مختلطة بين الأمل بالاستقرار، والقلق على الحقوق والمكتسبات، وانتظار نتائج ملموسة في الحياة اليومية

وتبرز قضايا القضاء والسجل المدني والخدمات الأساسية باعتبارها من أهم الملفات التي ينبغي أن تحظى بمتابعة حقوقية منتظمة خلال المرحلة المقبلة

مقترح المسح الحقوقي الموسع

توصي اللجنة بتوسيع المسح الأولي ليشمل عينة أكبر وأكثر تنوعاً جغرافياً واجتماعياً، وأن يتضمن على الأقل المحاور التالية

-الأمن والشعور بالأمان

- العمل والدخل والقدرة الشرائية

- أسعار الغذاء والمحروقات والكهرباء والمياه والنقل

- الوصول إلى الصحة والتعليم

- الوصول إلى القضاء وسرعة البت في القضايا

- الحصول على الوثائق المدنية وتسجيل الوقائع الشخصية

- حقوق الملكية والسكن

- حرية الحركة والتنقل
- الحقوق اللغوية والثقافية والمدنية للكرد
- الثقة بالمؤسسات الجديدة

التوصيات

- الإسراع في تفعيل المؤسسات القضائية والمدنية بصورة واضحة ومنظمة
- منع أي فراغ مؤسسي يؤدي إلى تعطيل حقوق المواطنين
- وضع جدول زمني معلن لإتمام عملية الدمج في المؤسسات الأساسية.
- ضمان استمرار الخدمات العامة وعدم استخدامها كوسيلة للضغط السياسي .
- حماية حقوق الملكية وتسريع معالجة الملفات القضائية المتراكمة .
- ضمان سهولة الوصول إلى الوثائق والسجلات المدنية.
-احترام الحقوق اللغوية والثقافية والمدنية للكرد وسائر المكونات
-إنشاء آلية واضحة لتلقي شكاوى المواطنين ومتابعتها
- إجراء مسح دوري لقياس رضا السكان وتغير أوضاعهم المعيشية والحقوقية

الخلاصة

ترى اللجنة الكردية لحقوق الإنسان – راصد أن نجاح عملية الاندماج لا ينبغي أن يُقاس فقط بعدد المؤسسات التي جرى دمجها أو بالخطوات السياسية المعلنة، وإنما بمدى انعكاسها على حياة المواطنين وحقوقهم

فالمعيار الحقيقي هو: هل أصبح المواطن أكثر أمناً؟

هل أصبح قادراً على الوصول إلى القضاء والوثائق والخدمات؟

هل تحسنت قدرته على تأمين احتياجاته الأساسية؟

وهل أصبحت حقوقه المدنية والثقافية واللغوية أكثر حماية؟

ويُقدَّم هذا التقرير بوصفه خط أساس للمتابعة الحقوقية، على أن يتم تحديثه بصورة دورية وإغناؤه ببيانات ميدانية ومسوح أوسع خلال المرحلة المقبلة

اللجنة الكردية لحقوق الإنسان – راصد

13.09.2026